دور تعليم الثقافة السياسية في صناعة الهوية الوطنية العراقية

ا.د. عامر حسن فياض

عميد كلية الآمال الجامعة

The Role of Educating Culture in Enhancing Iraqi National identity

Prof.Dr.Amer Hassan Fayyadh.

Dean of the College of al- Amal University

abstract

The research deals with the relationship between culture and education and national identity based on the hypothesis which states that the limitation of the cultural democratic role represents a major obstacle in strengthen Iraqi national identity .I that which concerns us here is not I sense the community. There are three types of political cultures depending on the basis of community development: old culture, submission, and contribution one, each one of them is consistent with a described political structure. It is noteworthy that these three types of cultures were not so free and independent of each other in the community but are overlapping with each other ,but it may look like that one of them is dominant, or may seem to be together with other types by levels of culture and civilization of the people in the community, and those levels are inseparable from levels experienced by the general evolution of society. Contribution culture is based on two pillars: first: the rights of citizenship and the second: participation in decision-making. To spread a culture of contribution means that all individuals have equal citizenship rights which are the essential foundation

for achieving Iraqi national identity.

سنحاول في هذه الورقة الإجرائية أن نبحث في العلاقة بين الثقافة والتعليم والهوية الوطنية منطلقين من فرضي أن محدودية الدور الثقافي الديمقراطي يمثل عائقا رئيسا من عوائق تعزيز الهوية الوطنية العراقية.

فما الثقافة؟ وما هي أنواعها؟ وأي نوع منها يعزز الهوية الوطنية؟ وما الدور الذي يلعبه تدريس وتعليم هذا النوع من الخطابات السياسية الثقافية في تعزيز الهوية الوطنية العراقية؟

إن الثقافة التي تعنينا هنا ليست الثقافة بمعناها المجتمعي العام الواسع، بل الثقافة في بعدها السياسي وبمعنى أدق (الثقافة السياسية) فما الثقافة السياسية؟

يرى (موريس ديفرجيه) أن الثقافة السياسية جزء من الثقافة السائدة في مجتمع معين، غير أنها بمجموع عناصرها تكون تركيبا منظما ينطوي على طبيعة سياسية. ويتأكد معنى الثقافة السياسية على مستويين: مستوى الفرد ومستوى النظام. فعندما نركز الاهتمام على الفرد فإن بؤرة الثقافة السياسية تصبح نفسية في جوهرها وينصب ذلك على كل الطرق المهمة التي يتوجه الفرد بها ذاتيا نحو العناصر الأساسية في نظامه السياسي، أي كيف يشعر الفرد وكيف يفكر بالرموز والمؤسسات والقواعد التي تكون النظام السياسي في مجتمع ما؟ وكيف يستجيب؟ ومن ناحية أخرى ماهي الروابط بينه وبين المقومات السياسية لنظامه السياسي، وكيف تؤثر هذه الروابط في سلوكه؟ وهذه المعاني للثقافة السياسية بهذا المستوى تدل على نزوع سلوكي فردي أو جماعي إزاء النظام السياسي في حين أن الثقافة السياسية تنطوي على مجموعة من القيم والمعتقدات والعواطف. وفي هذا الصدد يرى (غابريل الموند وسدني فربا) الثقافة المدنية وعلاقتها بالاتجاهات السياسية والديمقراطية في خمس أمم، حيث إن الثقافة السياسية تتكون من عناصر إدراكية، هي المعرفة وعناصر عاطفية، هي العواطف، وعناصر تقييميه هي القيم. والثقافة السياسية هي، في وقت واحد، كل ما نعرف وكل ما نشعر وكل ما نعتقد بشأن السياسة. بيد أن هذا التحديد عام جدا بحيث ينطوي على كل توجه يتعلق بالسياسة.. ولذلك فإن هناك من يقصر الثقافة السياسية فقط على التوجهات نحو المؤسسات السياسية الوطنية، أي توجهات الناس إزاء السلطة القائمة والنظام

السياسي القائم اعتمادا على قيم ومعتقدات شائعة تستمد من إطار ثقافي موروث أو وافد. وانطلاقا من ذلك نجد أنفسنا أمام ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية تقسم بناء على مستويات تطور المجتمعات كما عرضها عالم الاجتماع الألماني (ماكس فيبر) وهي الثقافة القديمة و ثقافة الخضوع، والثقافة المساهمة. إن الأنواع الثلاثة المذكورة من الثقافة السياسية، تنسجم كل واحدة منها مع بنية سياسية موصوفة كما يرى (الموند و فربا). فالثقافة القديمة تنسجم مع بني سياسية تقليدية غير ممركزة، بينما تتلاءم ثقافة الخضوع مع بنية سياسية سلطوية ممركزة، وأخيرا تتلاءم ثقافة المساهمة مع بنية سياسية ديمقراطية. والجدير بالذكر أن هذه الأنواع الثلاثة من الثقافات لا توجد بصورة خالصة ومستقلة عن بعضها في المجتمع بل هي متداخلة فيما بينها، ولكن قد تبدو واحدة منها مهيمنة أو قد تبدو بعضها متعايشة مع البعض الآخر حسب المستويات الثقافية والحضارية للسكان في المجتمع، وتلك المستويات لا تنفصل عن مستويات التطور العام الذي يعيشه المجتمع.

ثقافة الخضوع والهوية الوطنية:

من الجدير بالذكر القول إن ثقافة الخضوع في العالم العربي الإسلامي هي بنت تطور تأريخي سياسي يمتد إلى عهود بعيدة. فقد عملت السلطات العربية والإسلامية الحاكمة في مرحلة ما بعد نيل الاستقلال السياسي على إغراق الشرائح الاجتماعية بطوفان من الغرائز الفطرية وتوظيفها وإضفاء هالات القداسة عليها. فالوطن تحول مثلا إلى مفهوم مجرد تماما، والنظام تحول إلى وثن يستلب من الإنسان أي قدرة على مناقشة أوضاعه، فأصبحت المطالبات السياسية من المحرمات على الجموع الشعبية، والبناء العام للمجتمع أصبح يقوم على افتراض واحد متعسف يمثل انتكاسا للأفكار التعددية لتصبح السلطات الحاكمة هي وحدها مالكة حق تفويض نفسها للتعبير عن الكل، ويصبح فكرها هو إيديولوجية الكل في واحد. وفي حدود ثقافة الخضوع هذه أجبر المواطن على وحدانية السلوك والامتثال. وبالنتيجة كانت العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة تنزع إلى خلق جمهور يكرر ما تقوله السلطات الحاكمة، ويجهل كل مسألة علاقة بالفكر النقدي، أما الهيمنة والخضوع على صعيد الفكر فسوف تكون بالفكر الممتثل، ويقوم هذا الفكر على مبدأين: عبادة المثال وعبادة الثبات، فالسلطة هي

كمال مطلق ونقدها زندقة. ويتضمن الفكر الممتثل أيضا ضرورة الترديد والتكرار الآليين والإعادة الببغائية التي تنكر على العقل النقد والتقويم والحذف والإضافة والتي تكرس منطق الصمت والسكوت و تثبيت واقع الحال. وفي ظل ثقافة الخضوع تبقى السلطة هي الناطقة والمواطن هو الساكت، وبهذا ينتفي كل جديد ومبتكر وإبداعي وتبقى ثقافة الخضوع منحطة لا تعرف لا السؤال ولا الجواب لأنها ثقافة «نعم» فقط. كما أنها تمدد في عمر واقع الحال المتردي وتكرس الهزيمة بأشكالها المتنوعة: -

- هزيمة الإنسان ومبادرته وقدراته وتحويله إلى آلة عاطلة صدئة أو إلى بنيان هروبي يبحث عن مصلحته الذاتية الأنانية قبل بحثه عن الوطن.

- هزيمة الفكر وحركته وإنتاجه المبدع ودوره في صياغة وإعادة صياغة الحياة والمجتمع.

- هزيمة قوى الشعب وتثبيتها في واقع يائس، وجرها إلى الماضي في أكثر أشكاله ظلامية وجهلا.

وتأسيسا على ما تقدم فإن ثقافة الخضوع لا تسعف في حل مشكلة الديمقراطية ولا في تعزيز الوحدة الوطنية في العراق والعالم العربي والإسلامي، بل إنها ستشكل النقيض لبنية سياسية ديمقراطية. وتلك الثقافة هي الثقافة التي هيمنت على العراق الجمهوري لا سيّما في مراحله الأخيرة قبل سقوط النظام السابق.

ثقافة المساهمة والهوية الوطنية:

بالتداخل مع ثقافة الخضوع نتلمس ملامح ثقافة المساهمة في العراق والعالم العربي الإسلامي.

وفي أساسيات ما تتطلبه وتتطلع إليه هذه الثقافة الوليدة هو أن « يكون المواطن على مستوى عال من الوعي بالأمور السياسية ويقوم بدور فاعل فيها، ومن ثم يؤثر في النظام السياسي بطرق مختلفة كالمساهمة في الانتخابات أو المظاهرات، أو تقديم الاحتياجات والمطالبة بها، فضلا عن ممارسة نشاط سياسي من خلال عضوية في حزب أو جماعة ضغط»

ويفيد ما تقدم أن الثقافة المساهمة تقوم على ركيزتين: الأولى: هي حقوق المواطنة والثانية: المشاركة في صنع القرار.

وفي الحالتين فإن هاتين الركيزتين تعتمدان احترام حقوق الإنسان داخل العراق. وان حاجة الثقافة المساهمة لـ» مواطن على مستوى عالٍ من الوعي بالأمور السياسية « يدفع الضرورة إلى إيجاد جذور المواطنة وتعميقها في العراق. والمواطنة ليست حقوقا فحسب، ولكنها واجبات أيضا. والمواطنة شعور بالالتزام وشعور بالانتماء وشعور بالولاء تدعمها رغبة صادقة وعزيمة أكيدة في تجسيد ذلك الشعور عملا وعطاء.

وليس ثمة شك أنه حينما يتحقق ذلك الشعور فإن مردوده على الإنسان العراقي ينتظر أن يكون إيجابيا وسيستفيد من عطائه وعمله بيد أن حقوق المواطنة في العراق وفي معظم بلدان المنطقة، هي حقوق مسلوبة بسبب درجة الانفراد في اتخاذ القرار من قبل السلطة. إذ كلما زادت درجة الانفراد في اتخاذ القرار تضاءل دور الإنسان في صنع القرار في مجتمعه، وأصبح الإنسان على الهامش وافتقر إلى الشعور الذي يحفظ له عزته وكرامته. وهو حين يفقد ذلك الشعور قد يفقده شعوره بالانتماء والولاء في ظل هذا الوضع، وينتهي عنده الحماس والإخلاص للبذل والعطاء. وفي المجتمع العراقي عموما لا تزال المرتكزات القبلية أو الأسرية أو الطائفية أو الإثنية أو كلها قائمة وإن تفاوت ثقل مرتكز على الآخر بين فترة وأخرى. إن المواطنة الحقيقية لا تتحقق في ظل الانفراد في اتخاذ القرار، بل إنها تقضي أن يقوم المواطن بدور فعال في اتخاذ القرار، كما أنها تقضي أن يقوم المواطن بدور فعال في الأمور السياسية ومن ثم يؤثر في النظام السياسي بطرق مختلفة. إذًا الثقافة السياسية المساهمة ترتكز أيضا على ضرورة المشاركة في صنع القرار بوصف هذه المشاركة مرتكزا أساسيا للوصول إلى القرار الأفضل، إضافة إلى كونها حقا من حقوق المواطنة. وفي العراق، إذا كان هناك جدل حول كيفية المشاركة وأنماطها فإنه ليس من الضروري أن تكون تلك المشاركة جدلا حول كيفية المشاركة وأنماطها في سياق الكيفية أو النمط الغربي. ولكن لا بُـدَّ أن تكون المشاركة فعالة غير صورية كما هو الحال في أكثر بلدان المنطقة العربية و الإسلامية.

وفي هذا الشأن ستعني الثقافة السياسية المساهمة مشاركة فعالة من القاعدة المجتمعية التي تفرض إرادتها على الساحة وتنبثق منها السلطة السياسية. ولهذا فإن المرتكز الرئيسي للسلطة السياسية في ظل سيادة ثقافة المساهمة سيتمثل بالقاعدة المجتمعية. وإرادة السلطة ضمن هذا المعنى ستكون مرتكزة على الإرادة

المجتمعية وتستمد منها قوتها وشرعيتها واستمرارها.

بيد أن الثقافة المساهمة لا تتطلب بالضرورة مشاركة مباشرة من جميع أفراد المجتمع في صنع القرار، ذلك أن مثل هذا المطمح غير ممكن عمليا إلا من خلال قنوات تمثيلية منظمة يتحقق فيها ومن خلالها قدر من المشاركة في اختيار من يكون لهم دور مباشر في صنع القرار.

والتجارب البرلمانية في المنطقة العربية والإسلامية بوصفها قنوات تمثيلية منظمة من هذا النوع كانت قد واكبتها عثرات وثغرات. و قد دلل إجهاض هذه التجارب أكثر من مرة على أن مرتكزات هذه التجارب كانت غير راسخة. ومن ناحية أخرى دللت أيضا على أن السلطة السياسية ما زال باستطاعتها إلغاء دور القاعدة المجتمعية. ولقد بدت هذه القاعدة بالمقابل غير قادرة على فرض إرادتها. وكل ذلك يؤكد حقيقة مهمة هي أن السلطة السياسية قد تقبل بإطار مؤسسي لإرادة مجتمعية، ولكنها تحاول أن تفرض سلطتها على هذا الإطار المؤسسي أو تجعله يسير وفق إرادتها. ومن ناحية أخرى فإن الثقافة المساهمة لا تعني أن جميع الأفراد يحظون بالقدر نفسه من السلطة، أو يحصلون على القدر نفسه من المردود، أو يحظون بالمستوى الوظيفي نفسه، إذ إن هذه الأمور غير عملية، وغير عادلة. فالمعروف أن الأفراد يختلفون في قدراتهم ومهاراتهم. كما يختلفون في مقدار الجهد الذي يبذلونه، ومن ثم فإن المنطق يقضي أن يكون المردود على أساس المجهود، والحافز على أساس العمل. بيد أن ذلك لا يمنع في ظل العمل على نشر ثقافة مساهمة، أن يكون لجميع الأفراد على السواء حقوق مواطنة متساوية وهذه الحقوق هي الركيزة الأساسية لتحقيق وحدة وطنية عراقية. تتمثل في حدها الأدنى بـــ: -

أ - حرية الفرد في التعبير ب- الحرية الشخصية ج- الأمان

بعد تحقق كل من حقوق المواطنة والمشاركة المجتمعية في صنع القرار ستمثل الثقافة السياسية المساهمة تعبيرا عن مصالح الإنسان العراقي، بوصفها مدافعا عن الفرد والقيم الإنسانية والوطنية، وراية تبشر بالعقلانية واحترام العقل، والثقافة السياسية المساهمة في طموحاتها تدافع أيضا عن الاستقلال الوطني والتحرر الاجتماعي وتتابع في مسارها ونضالها الثقافة الوطنية المرتبطة بالشعب وتأريخ نضاله في الماضي والحاضر مبشرة بمستقبل عراقي جديد. والثقافة

السياسية المساهمة في مسارها المبشر بالحرية والتقدم هي صوت العقل والتنوير الذي يتصدى لكل أشكال الثقافة الكولونيالية والغيبية التي تهدف إلى تدمير الوطن والشعب والإنسان والثقافة. وهي بهذا المعنى تدافع عن وضع الثقافة بدلالاتها من حيث كونها اداة لخدمة الإنسان. ووسيلة للتغيير والإبداع وتفتح العقل وتحرر الشخصية. وهي أيضا ثقافة لا تهرب إلى تأريخ توارى ولا إلى مستقبل لم يأت بعد. ولا تخلع الحاضر من حاضره و تمايزه لتلقى به في مكان وزمان هجينين لذلك إن الثقافة السياسية المساهمة هي ثقافة وطنية ديمقراطية إبداعية تدافع يوميا عن كرامة الإنسان وترفع صوتها ضد اجتياحه وتهميشه. وهذه الصفة خلاصة لكل الصفات التي تتمتع بها الثقافة المساهمة، فهي مستلزم مهم من المستلزمات السياسية لحل إشكالية التحول الديمقراطي وتعزيز الهوية الوطنية في عراق اليوم والغد ودون سيادة هذه الثقافة وشيوعها فإن الخوف، كل الخوف، أن تظل التحولات الديمقراطية والهوية الوطنية في عراق اليوم والغد كالأحجار الكريمة في مستنقع آسن بالاستبداد والتخلف. إن الثقافة السياسية بالصيغة التي حددناها آنفا تستحق أن تكون مقررا دراسيا في الجامعات والمدارس العراقية كيما يتجسد عمليا، من خلال هذا المقرر، صناعة وإشاعة ثقافة لها حضور حقيقي ودور فاعل في تعزيز الهوية الوطنية العراقية. وهذا المقرر سيكون مادة دراسية تحمل عنوان (الثقافة الوطنية) التي ينبغي أن تحتضن مفردات أبرزها ما يأتي: -

- ضرورة وحدة الحركة الوطنية.
- استكمال السيادة الوطنية وإنجاز الاستقلال التام.
- نشر الثقافة الدستورية.
- دور المؤسسة الدينية ورجالاتها في تعزيز الهوية الوطنية
- ديمقراطية المشاركة.
- المواطنة والهوية الوطنية.
- الفيدرالية والحكومات المحلية.
- المصالحة الوطنية غير العابرة للعدالة والمساءلة
- مكافحة الفساد.
- إصلاح الأداء البرلماني والحكومي.
- السياسة الخارجية والخطاب السياسي الخارجي الموحد.

ضرورة وحدة الحركة الوطنية العراقية: -

تتحكم في المشهد السياسي العراقي منذ سقوط الحكم الشمولي في (٢٠٠٣/4/9) وحتى يومنا هذا، معادلة التأريخ السيئ (تأريخ الشمولية الدكتاتورية) والمستقبل الصعب (مستقبل إنجاز الاستقلال التام والديمقراطية التي لم تستكمل بعد). وما بين هذا التأريخ السيئ وذلك المستقبل الصعب تتمدد مجموعة أزمات و مشكلات وتشوهات لا يمكن مغادرتها إيجابيا إلا بائتلاف قوى وشخصيات الحركة الوطنية في العراق. فكان ينبغي أن يتضمن مقرر (الثقافة السياسية) مما يساعد على إشاعة ونشر ثقافة التنسيق والائتلاف والتحالف بين قوى وشخصيات الحركة الوطنية العراقية من أجل تجاوز التأريخ السيئ وتحقيق المستقبل الصعب. وإذ تعاني الهوية الوطنية في العراق من أوجاع التشتت وأمراض التناثر فلا مرية في أن تعليم الثقافة السياسية ينطلق ليمثل امتدادا ومواصلة للمشاريع والجهود والمحاولات الوطنية الصادقة التي سبق ومازالت تبذل للنهوض بالفعاليات الائتلافية والتحالفية وتعميق مضامينها وصولا إلى صيغة تنظيمية تلتقي عندها جميع القوى والشخصيات الوطنية الحقة في سياق علاقات شراكة متكافئة.. صيغة تنظيمية خلاقة تعمل على دعم رؤى و مواقف خطاب وطني عراقي موحد.

إن إنجاز هذه المهمة في عراق المرحلة الانتقالية المعاشة ينبغي أن يدفع قوى وشخصيات الهوية الوطنية في العراق باتجاهاتها ومدارسها الفكرية والعقائدية كافة إلى التحالف في سبيل المساهمة الفاعلة في معالجة الإشكاليات الملحة التي يعاني منها الوطن والمواطن و أبرزها:

- إشكاليات استكمال السيادة وصولا إلى الاستقلال الناجز بعد تعجيل انسحاب القوات الأجنبية من العراق وإقامة الحكم الصالح والنظام السياسي المستقر والعادل. وبناء علاقات إيجابية مع دول العالم كافة قائمة على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعولمة مكافحة الإرهاب ودحره.

- إشكاليات الإرث الاستبدادي والدكتاتوري القديم وبقايا العنف والإرهاب والترعات الشمولية، وحماية منجزات التحول الدستوري وصولا إلى ترسيخ المسار الديمقراطي.

إن معالجة هذه الإشكاليات والأزمات تجعل من قوى وشخصيات الهوية الوطنية في العراق تقترب من بعضها وتحرص على العلاقات الإيجابية مع القوى السياسية الوطنية الأخرى والتعاون معها من أجل الانتقال بالعراق من كيان سياسي هش إلى دولة نظام سياسي مستقر وعادل قادرة على السير صعودا بالمرحلة الانتقالية، التي يعيشها عراق اليوم إلى مرحلة التحول الديمقراطي.

إن مضمون وحدة الهوية الوطنية العراقي في مشروع تدريس و تعليم الثقافة السياسية في العراق سيكون مفتوحا ومنفتحا على كل المشاريع الوطنية العراقية الحقة التي تريد للعراق الجديد أن يكون عراقا مستقلا و عراق دولة مؤسسات وقانون.. عراق مجتمع مدني متنوع و متجانس.. عراق نظام سياسى مستقر وعادل.. عراق حكومة وطنية خادمة تعمل لإيقاف التدهور من أجل إنجاز التطور وتقدم كل ما يخدم الازدهار والتحسن المطرد لحياة المواطن والوطن.

استكمال السيادة والاستقلال: -

العراق وطن لا يستحق إلا أن يكون مستقلا. ولا يليق له إلا أن يكون حرا. وإن وجود القوات الأجنبية على ربوعه إنما هو وجود استثنائي مرفوض. ومسؤولية تعليم وتدريس الثقافة السياسية في الجامعات والمدارس تدفع إلى التوعية بضرورة تعجيل انسحاب جميع القوات الأجنبية من الأراضي العراقية كافة، وبناء مؤسسات الدولة العراقية الحرة وتعزيز الروح الوطنية، وتنمية قدرات القوات العسكرية والأمنية الوطنية بما يحمي الحدود العراقية ويعزز الأمن والاستقرار ويثبت السيادة ويحقق الاستقلال.

الثقافة الدستورية:

الدستور عقد اجتماعي سياسي ينظم إدارة الشأن العام في الدولة بوصفه الوثيقة القانونية والسياسية العليا والقاسم المشترك بين جميع المواطنين. والدستور في العراق هو من أبرز المنجزات بعد عملية التغيير. فهو نتاج الجهد المشترك لكل أبناء الشعب العراقي لضمان إزالة آثار الماضي بما فيه من ظلم و استبداد والتطلع لبناء مستقبل مشرق.

إن درس الثقافة الوطنية ينبغي أن يحرص على التوعية بالالتزام بالدستور واعتماده أساسا لبناء دولة المؤسسات والقانون، واعتبار الدستور الضمان الأول

لحماية الحريات العامة والخاصة، وحماية الديمقراطية أساسا للمشاركة السياسية، كذلك التوعية بضرورة الالتزام بتنفيذ وتطبيق أحكام الدستور والاحتكام لها وحمايته كمنجز لا يمكن مخالفته أو الاتفاق على خلافه ما دام نافذا وتعديله بآليات دستورية بما يتناسب ومصلحة المواطن والوطن ونجاح وتطور العملية السياسية.

دور المؤسسة الدينية ورجالاتها في تعزيز الهوية الوطنية: -

بقدر ما أن المرجعيات الدينية ورجالاتها في العراق قائمة ومؤسسة على قيم الإيمان والوطنية والعقلانية فإن درس الثقافة السياسية ينبغي أن يعتمد هذه القيم ويعدها قمما عريضة تتسع لجميع المؤمنين ولجميع الوطنيين ولجميع العقلاء من مختلف التنوعات القومية والدينية والمذهبية في العراق. وفي ضوء ما تقدم فإن خطاب الثقافة الوطنية سيدعو الطلبة إلى العمل على الالتزام بالتوجهات الرشيدة للمرجعيات الدينية هذه، ويدعم جهودها في تعزيز الوحدة الوطنية ودرء الفتنة الطائفية وقيام الحكم الصالح في العراق.

ديمقراطية المشاركة:

إن الديمقراطية الحقة هي ديمقراطية المشاركة وليس ديمقراطية الموافقة والمساندة. فإذا كانت ديمقراطية الموافقة والمساندة تقوم على أساس التأييد الشعبي للقرار السياسي السلطوي فقط، فإن ديمقراطية المشاركة تقوم على أساس المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي، وديمقراطي المشاركة هذه ينبغي أن تتضمنها مفردات تدريس مادة (الثقافة السياسية) بوصفها الأساس في ممارسة السلطة السياسية من خلال حكومة أغلبية سياسية تقوم على مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص أمام الجميع. إن شروط تحقيق ديمقراطية المشاركة التي تنشدها ثقافتنا الوطنية تتمثل بالإقرار والتجسيد العملي للحقائق والمبادئ الآتية: -

1- الإقرار المجتمعي والدستوري بحقيقة التنوع القومي والديني والمذهبي في العراق والانتقال به من تنوع غير متجانس إلى تنوع متجانس.

2- الإقرار المجتمعي والدستوري بحق الاختلاف وليس الخلاف بين المتنوعين قوميا ودينيا ومذهبيا

3- الإقرار المجتمعي والدستوري بحق أبناء التنوعات القومية والدينية والمذهبية في العراق بالتعبير عن مطالبهم ومطامحهم والتمتع بحقوقهم وممارسة واجباتهم بآليات تنظيمية عصرية حديثة (مؤسسات مجتمع مدني).

4- الإقرار المجتمعي والدستوري بالتداول السلمي للسلطة السياسية ضمن إطار منظومة دستورية متكاملة تعتمد آليات: التمثيل بالانتخابات، التعددية السياسية (بشقيها التعددية الحزبية وتعددية الرأي)، حرية التعبير، الفصل ما بين السلطات، استقلال القضاء، مبدأ اللامركزية بمستوياتها الإدارية والسياسية وبصيغها التشريعية والتنفيذية والقضائية وبأنواع حكوماتها(الحكم الاتحادي القوي بالدستور والحكومات المحلية القوية بالدستور).

5- الإقرار المجتمعي والدستوري ببناء مجتمع آمن ومستقر يتفق مع المبادئ الإنسانية والعدالة الاجتماعية

6-إن تأصيل وتفعيل ديمقراطية المشاركة التي ينشدها برنامج خطاب ثقافتنا الوطنية العراقية يتم على يد حكومة أغلبية سياسية على وفق الاستحقاق الانتخابي (لا حكومة محاصصة) كيما تكون قادرة على: -

(تعديل الدستور - تجاوز سلبيات قانون مجالس المحافظات - تنظيم الحياة الحزبية - سن قانون الصحافة الحرة وحماية الصحفيين - سن قانون منظمات المجتمع - حصر السلاح بيد الدولة وإبعاد الأجهزة الأمنية عن التأثيرات السياسية والحزبية- تنمية قدرات القوات العسكرية العراقية بما يحمي الحدود العراقية ويعزز الأمن والاستقلال - تفعيل عمل المفوضية المستقلة العليا لحقوق الإنسان - إنجاز المصالحة الوطنية غير العابرة للعدالة والمساءلة).

المواطنة والهوية الوطنية المتكاملة: -

إن المواطنة تعني المساواة بين العراقيين أمام القانون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن العرق والدين و اللغة والجنس واللون.

إن احترام مبدأ المواطنة وعدم التميز بين العراقيين على أساس الجنس أو الدين أو المذهب أو العرق ورفض كل شكل من أشكال التميز العنصري والطائفي هي من المبادئ والأسس التي ينبغي أن يقوم درس الثقافة السياسية ويسعى لتعزيزها. كما أن إطلاق سراح المعتقلين الأبرياء من السجون، وتعجيل

إرسال أوراقهم التحقيقية إلى القضاء لحسم قضاياهم على وفق المدد المقررة بالقانون وتشجيع عودة المهجرين إلى مناطق سكناهم وتوفير مستلزمات الاستقرار والأمن، والعمل على عودة الكفاءات المهاجرة من أجل المساهمة في بناء العراق الجديد هي من المبادئ والأسس التي يقوم عليها درس الثقافة السياسية ويسعى لتحقيقها بغية ترسيخ الهوية الوطنية المتكاملة.

والمواطنة حق وواجب لمواطن تعبر اقواله وأفعاله عن تجاوز إيجابي أو بالأحرى خروج إيجابي من الانتماءات والولاءات الضيقة للجهات الاجتماعية الأولية (عائلية - قبلية - طائفية - مذهبية - عرقية) إلى انتماء وولاء لوطن يتلمس فيه أبناء الهويات المتنوعة من مواطنيه حقيقة تفيد بأن الحماية لهويتهم وحقوقهم القومية والدينية والمذهبية لا تتأتي أساسا من هويتهم الفرعية، بل من الهوية الوطنية العراقية. عندها تصبح الهوية السياسية للعراق هوية وطنية متكاملة لوحدة وطنية متكاملة تحفظ حقوق المواطنين العراقيين من أبناء التنوعات القومية والدينية والمذهبية كافة بما فيها التنوعات التي تمثل الأغلبية والتنوعات التي لا تمثل الأغلبية؛ لأن الهوية الوطنية تتشكل، والوحدة الوطنية تتعزز من حاصل التفاعل الإيجابي والتوازن الخلاق ما بين الهويات المتنوعة من جهة وتوفر الحماية لأبناء جميع الهويات المتنوعة من جهة ثانية.

الفيدرالية في درس الثقافة السياسية: -

إن الفيدرالية في العراق حقيقة دستورية بوصفها شكلا من أشكال النظم السياسية اللامركزية تقوم على أساس توزيع وظائف السلطة توزيعا متوازنا دون تركزها أو تركيزها

بيد فرد أو أقلية. وإن آليات تطبيقها تستلزم توافر شروط نجاحها، وفي مقدمتها الاستجابة لإرادة شعبنا الحرة وبما يضمن وحدة العراق أرضا وشعبا وتماسك وتلاحم أبنائه دون انفصال أو تقسيم، في إطار دولة قوية تقوم على أساس الدستور، وحكومة اتحادية قوية قادرة على إنجاز مهامها وفق اختصاصاتهما، وإدارات أو حكومات محلية قوية قادرة على القيام بمهامها الدستورية. ومن الضروري أن يهتم هذا الدرس بقضية كركوك بوصفها صورة مصغرة لحقيقة التنوع الإثني والديني المذهبي في العراق والتعاطي مع ملفاتها يقتضي النظر إليها بوصفها مدينة عراقية، ومن حيث المبدأ ينبغي أن يحرص العراقي على

اتخاذ مواقف متوازنة من المشكلات والقضايا العراقية ويتعامل معها دون مجابهة أو مواجهة. ومن بين أبرز هذه القضايا هي قضية كركوك التي ينبغي التعامل معها على وفق ما يأتي -

1- الالتزام بالآليات التي حددها الدستور العراقي بهذا الشأن أساسا لحل الأزمات الوطنية بما يضمن العدالة والإنصاف لجميع التنوعات القومية والمذهبية ويساهم في تعزيز الهوية الوطنية.

2-رفض اللجوء إلى القوة والتهديد بها أو أي منطق آخر لا يستقيم مع روح التسامح والعيش المشترك في المدينة

3-اعتماد الحوارات بين الفرقاء العراقيين على المستويين المحلي الكركوكلي والوطني العراقي معا

4-إن رفض التدخلات الخارجية والتدويل السلبي لقضية كركوك لا يمنع من الاسترشاد والاستفادة من الخبرة الأممية التي تقدمها الأمم المتحدة.

5-إن إدارة الشأن العام في هذه المدينة لا يمكن أن تكون موضعا أو مجالا لاستئثار أو استحواذ أي طرف من الأطراف المكونة لها وإنما هي للجميع.

المصالحة الوطنية غير العابرة للعدالة والمساءلة: -

إن تعليم الثقافة السياسية وتدريسها في العراق بصدد المصالحة الوطنية ينبغي أن يتشكل من الالتزام بأحكام الدستور العراقي الذي يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية والإرهاب والتكفير والتطهير الطائفي، أو يحرض أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له. وبقدر ما يحرص هذا الدرس على تجريم وتحريم الطائفية والتعصب العنصري والإرهاب والتكفير فإنه يحرص أيضا على تطهير مؤسسات الدولة من عناصر البعث الصدامي وحلفائه من التكفيرين والإرهابيين الذين استباحوا ومازالوا يستبيحون الدم العراقي وإحالة المجرمين إلى القضاء ومنع عودة حزب البعث الصدامي إلى الحياة السياسية وتفعيل دور القضاء والمؤسسات المعنية بذلك وبقدر ما يحرص درس الثقافة الوطنية على التوعية بضرورة تطبيق العدالة الانتقالية فإنه يحرص أيضا على الاهتمام بضحايا البعث الصدامي من ذوي الشهداء والسجناء السياسيين، والمعدومين، والمعذبين، والمعوقين، وتفعيل قانون المفصولين السياسيين في دوائر الدولة، ومؤسستي

الشهداء والسجناء السياسيين.

مكافحة الفساد: -

الفساد بمختلف ضروبه وأشكاله آفة تعبر عن إغفاءات ضمائر الفاسدين والمفسدين الغارقين في مستنقع العدمية الوطنية، وعن الاستخفاف بحقوق الوطن والمواطن، وعن استفحال الفوضى والجهل والتخلف، وعن استباحة المال العام والمرافق العامة، وعن قضاء المصالح والحوائج بالطرائق الملتوية غير القانونية. وللتخلص من آفة الفساد الإداري والمالي وضروبه وأشكاله الأخرى كافة ينبغي أن ينشد درس الثقافة السياسية التوعية بضرورة تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب، وديوان الرقابة المالية، وهيأة النزاهة، وسن القوانين التي تضمن ذلك، ومحاسبة المسؤول الفاسد والمفسد بغض النظر عن شخصيته أو انتمائه وموقعه.

الإصلاح البرلماني وتفعيل الأداء الحكومي:-

وصفت المادة الأولى من الدستور العراقي لعام (2005) نظام الحكم في العراق بأنه نظام حكم {نيابي (برلماني) ديمقراطي}، والنظام البرلماني يقوم، في الأصل، على سيادة البرلمان أو على الأقل على التنسيق والتعاون والانسجام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بيد أن هذا الأصل تراجع لصالح تنامي السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية على مستوى التجارب البرلمانية في بلدان العالم كافة التي أخذت أنظمتها السياسية تنزع نحو تركز وتركيز السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، وكذلك في التجربة البرلمانية العراقية المعاشة والحديثة النشأة نلاحظ ترجيحا لكفة السلطة التنفيذية (الحكومة بشكل خاص) على كفة السلطة التشريعية في (مجلس النواب) وهذا الترجيح يتأتى من أسباب متعددة، الأمر الذي يدفع إلى ضرورة تضمين مقرر الثقافة السياسية الوطنية ـ كيما يخدم تعزيز الوحدة الوطنية العراقية ـ، مادة حول تشخيص واقع أداء المجلس النيابي العراقي بغية تجاوز معوقاته وتحسين أدائه وإصلاحه وبالشكل الآتي: -

- السعي إلى إعادة التنسيق والانسجام والتعاون بين عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال تجنب تنامي الدور المهيمن والتأثير السلبي للسلطة التنفيذية على عمل مجلس النواب التشريعي والرقابي من قبل أعضاء السلطة التنفيذية

وزعماء وأمراء الكتل السياسية خارج قبة البرلمان ومن خارج سياقات عمل المجلس النيابي المقررة دستوريا وقانونيا.

- ضرورة اعتماد مبدأ التمثيل بآلية الانتخابات في تشكيل المجلس النيابي وفق نظام انتخابى مناسب و مستقر يضمن تمثيل جميع المواطنين العراقيين ويحسن نوعية اختيار المرشحين.

- ضرورة تحديث النظام الداخلي لمجلس النواب وبما يؤدي إلى تحسين آليات عمله الإداري والفني، ويحسن اختيار موظفيه، ويعمل على اعتماد معايير الكفاءة والخبرة والاختصاص في اختيار أعضاء رئاسة المجلس ولجانه، كما يعمل على تحديث إجراءات أعماله، وترشيق الامتيازات، وترشيد النفقات، وعدم التباطؤ في عقد جلساته، وضبط نظام الحضور والغياب بالنسبة لجميع أعضاء مجلس النواب وضمنهم رؤساء الكتل النيابية دون الترفع عن واجب الحضور.

- إن الوظيفة الرئيسة لمجلس النواب تتوزع دستوريا بين الدور التشريعي والدور الرقابي. وبقدر تعلق الأمر بالوظيفة التشريعية فإن واقع عمل المجلس يؤشر ضعفا في منهجية العمل التشريعي بسبب إهمال رئاسة المجلس لبرمجة أولويات سن التشريعات المقررة دستوريا على وفق أولويات احتياجات المواطن والوطن. أما على صعيد الوظيفة الرقابية لمجلس النواب فإن هذه الوظيفة تم اللجوء إليها مؤخرا وفي الأوقات الضائعة. ولا غرابة في أن يوظف هذا اللجوء، إن كان متأخر، لأغراض ومصالح تدخل في إطار التنافس السياسي المشروع لا في إطار التنابذ السياسي غير المشروع، الأمر الذي جعل هذه الوظيفة النبيلة في الأصل وظيفة شبه معطلة إن لم نقل معطلة في التجربة البرلمانية العراقية بسبب أن الوزارة تشكلت على أساس المحاصصة لا على أساس وزارة الأغلبية السياسية المنتخبة.

- ولما كانت هناك ضرورة دستورية لتشكيل الجناح الثاني للسلطة التشريعية في العراق والمتمثل حسب الدستور بمؤسسة (المجلس الاتحادي) فإن الثقافة السياسية الوطنية تحث، وضمن مبدأ برمجة أولويات سن التشريعات، إلى ضرورة سن قانون المجلس الاتحادي العراقي والتعجيل بتشكيله، الأمر الذي سيشكل خطوة مهمة في تطوير مسار وتحسين أداء العمل البرلماني في العراق لما سيقدمه المجلس الاتحادي العراقي من إسناد وخبرة وعون لمجلس النواب.

- إن إعادة الاعتبار لمبدأ التنسيق والانسجام والتعاون ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لا يستقيم بإصلاح و تفعيل الأداء البرلماني فحسب، بل بإصلاح وتفعيل الأداء الحكومي أيضا. وعليه والتزاما بالدستور، ينبغي أن يشدد مقرر تعليم الثقافة السياسية الوطنية في العراق في مضمار تفعيل الأداء الحكومي على ما يأتي: -

1- تشكيل حكومة أغلبية سياسية تقوم على أساس الاستحقاق الانتخابي بعيدا عن تجربة حكومة المحاصصة المريرة.

2-ضرورة أن تتمثل الوظيفة الأساسية للحكومة بوصفها (حكومة خدمة وطنية) باقتراح مشاريع القوانين في سياق برمجة الأولويات حسب احتياجات المواطن والوطن، وإعطاء الأهمية لملفات الأمن والاستقرار، والخدمات، و توفير الموازنة اللازمة لتطوير قطاع الكهرباء والماء والصحة والتعليم والطرق وشبكة الصرف الصحي، مع متابعة التنفيذ وتوفير فرص العمل لمكافحة البطالة، ومكافحة الفساد والمفسدين بلا هوادة.

- ترشيق عدد أعضاء الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية بما يتناسب واحتياجات المواطن والوطن.

- مأسسة عمل الوزارات ودوائر الدولة غير المرتبطة بوزارة من خلال التزام كل وزارة بالقانون الخاص بها وبالتعليمات والأنظمة الصادرة بموجب هذا القانون من جهة واعتماد سياسة الوزارة لا سياسة الوزير أو الجهة الحزبية التي ينتمي إليها مع منع المحسوبية والمنسوبية والتحزب داخل الوزرات ومؤسسات الدولة كافة.

- اعتماد معايير الكفاءة والخبرة والمهنية والاختصاص في ترشيح الوزراء والوكلاء والمدراء العامين وموظفي المناصب القيادية الأخرى واختيارهم داخل كل وزارة وفي مؤسسات الدولة كافة

- تطبيق قانون مجلس الخدمة المدنية وتفعيل عمله وبرامجه في سياسة التوظيف في مؤسسات الدولة كافة.

السياسة الخارجية والخطاب السياسي الخارجي الموحد: -

إن مقرر الثقافة السياسية لا يكتفي – كيما يكون معززا للهوية الوطنية العراقية

ـ بوضع الأسس الوطنية والمنطلقات الأساسية للسياسة الداخلية العراقية، بل ينبغي أن يحتضن أيضا المبادئ والأسس الوطنية التي ينطلق منها العراق في تعامله مع محيطه الإقليمي والدولي. ومن حيث المبدأ فإن المعادلة التي ينبغي أن تتحكم في التحرك السياسي الخارجي للعراق تقوم على - أطروحة (كسب الأصدقاء وتحييد الأعداء) وأطروحة (عافية الداخل العراقي تؤدي إلى جلب عافية الخارج على العراق والعكس غير صحيح). وعليه فإن العراق يتطلع إلى بناء علاقات إيجابية متميزة على صعيد شعوب دول الجوار وحكوماتها والمحيطين العربي والإسلامي فضلا عن المجتمع الدولي. كما إنه ينبغي أن يتفاعل مع دور المنظمات الاقليمية والدولية القادرة على حماية استقلال البلدان وحماية حقوق الإنسان وتنمية الشعوب وحفظ حقوقها وتحقيق السلام والاستقرار.